الأمم المتحدة

TD

Distr.
LIMITED

TD/B/55/L.2/Add.4
24 September 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الخامسة والخمسون
جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الخامسة والخمسين

المعقودة بقصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

المقرر: السيدة أندرياني فالكوناكي - سوتيروبولوس (اليونان)

المحتويات

الصفحة

ثانياً - ملخص الرئيس (*تابع*) ٢

البيانات الافتتاحية..... ٢

ثانياً – ملخص الرئيس (*تابع*)

البيانات الافتتاحية

١- أعربت الوفود عن بالغ قلقها إزاء الوضع الاقتصادي العالمي الهش، ولا سيما إزاء عدم الاستقرار وعدم اليقين السائدين في رؤوس الأموال الدولية والعملات وأسواق السلع الأساسية. وذكرت الوفود أن الأزمة الغذائية المستمرة تستحق بشكل خاص أن يُعنى بها المجتمع الدولي بجدية. ومستقبل الاقتصاد العالمي سيتوقف على كيفية تجاوب الحكومات، فردياً وجماعياً، مع تلك المشاكل.

٢- والتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم يكن متساوياً في مختلف مناطق العالم النامي، وقد سُجل أخطر ضعف في الأداء في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء. فعلاً، فإن الوضع الاقتصادي العالمي الحالي يشكل صعوبات خطيرة بالنسبة للعديد من البلدان النامية المستوردة للغذاء والطاقة. ومع ذلك، تعتقد الوفود أنه لا يزال من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع المناطق، شريطة وجود جهود سياسية متضافرة من جميع الأطراف المعنية. وتطوير القدرات الإنتاجية يجب أن يكون في صلب الجهود الرامية إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى وخلق عمالة منتجة ومُرضية. وبذلك الخصوص، شددت بعض الوفود على الحاجة إلى إعادة التوازن للمعونة الدولية لضمان إيجاد ما يكفي من الاستثمار في الهياكل الأساسية والقطاعات المنتجة – بما في ذلك قطاع الزراعة – في البلدان النامية. وتعتزم بعض البلدان المتقدمة مضاعفة مساعدتها الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، مع التركيز بشكل خاص على أفريقيا. واعتبرت الوفود أنشطة المعونة لأغراض التجارة مكملاً هاماً للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٣- وشددت وفود عديدة على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق أكرا. ونظراً للآفاق الاقتصادية الهشة، دعت الوفود – ولا سيما منها وفود البلدان النامية – الأونكتاد إلى المساهمة بمزيد من الفعالية في النقاش الإنمائي العالمي وفي آلية الأمم المتحدة الإنمائية. وأثنت عدة وفود على الأونكتاد لما أصدره مؤخراً من منشورات رئيسية وحثت الأمانة على مواصلة اقتراح حلول مجدية وعملية للمشاكل الاقتصادية العالمية. كما رحبت الوفود بالجهود التي بذلها الأونكتاد بالفعل لتنفيذ اتفاق أكرا، بما في ذلك من خلال إنشاء لجنة توجيهية للإشراف على الصناديق الاستئمانية وجمعها.

٤- ولما كانت التجارة تشكل ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي، أعربت وفود عديدة عن بالغ القلق إزاء تباطؤ جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وارتأت الوفود أن النجاح في تحقيق نتائج ذات وجهة تنموية من شأنه أن يكون الإطار الأفضل المتاح لتدارك الانحرافات الطويلة العهد في التدفقات التجارية. ولاحظت الوفود أن تكلفة إخفاق جولة الدوحة تكون كبيرة بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي لا يسعها إلا أن تمارس سلطة تفاوضية محدودة في الاتفاقات التجارية الثنائية أو الإقليمية، أي بالتأكيد أقل بكثير مما يمكن أن تفعله في إطار نظام تجاري متعدد الأطراف. وحثت الوفود الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على التفكير في استئناف المفاوضات في وقت مبكر. واقترحت أن يلعب الأونكتاد دوراً بنّاءً في إثبات أن نجاح جولة الدوحة من شأنه أن يخدم مصالح الجميع بأحسن ما يمكن. ووجهت الوفود نداء إلى جميع الشركاء الرئيسيين في التفاوض، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة، لتوفير إمكانية وصول جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون أية رسوم جمركية أو حصص.

٥- وأعادت الوفود تأكيد أن ولاية الأونكتاد تتألف من ثلاث ركائز - بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، والتعاون التقني - وأعادت تأكيد دور الأونكتاد بوصفه جهة الوصل في منظومة الأمم المتحدة من أجل المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وأيد عدد من الوفود العناية التي يوليها الأونكتاد لفئات محددة من البلدان، مثل أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، فضلاً عن سائر الاقتصادات الصغيرة الأخرى الضعيفة هيكلياً والسريعة التأثر. وأعربت عدة وفود من البلدان النامية عن تقديرها لعمل الأونكتاد بشأن الترتيبات التجارية الإقليمية وبشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. لكن حتى وإن ازدادت إمكانية الوصول إلى الأسواق نتيجة لتحرير التجارة إلا أن المبادرات المتخذة في سياق منظمة التجارة العالمية لم يتسن للبلدان النامية، وأقل البلدان نمواً بشكل خاص، الاستفادة منها كلياً بسبب القيود المتأصلة فيها في جانب العرض.

٦- وأبدت وفود عديدة من البلدان النامية تأييدها لإشراك الأونكتاد في التعاون فيما بين الوكالات في إطار مبادرة التجارة من أجل التنمية، وأعربت عن أملها في مزيد تركيز الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً على برامج بناء قدرات أقل البلدان نمواً فيما يتصل بالتجارة، وفي الأخذ بمشاغل التجارة والتنمية في خطط التنمية الوطنية وورقات استراتيجيات الحد من الفقر. وعلى نحو مماثل، حثت عدة وفود الأونكتاد على العمل مع مؤسسات بريتون وودز، من بين جهات أخرى، لتحقيق قدر أكبر من التماسك في وضع السياسات الاقتصادية.

٧- واقترحت الوفود بذل الجهود لتعزيز عمل الترتيبات التجارية الإقليمية وزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، دون الإخلال بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. كما اقترحت الوفود إيلاء عناية خاصة للفقرة ٤١ من اتفاق أكرا بشأن مساعدة مجموعات محددة من البلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً. وتحقيقاً لتلك الغاية يجب تعميم المسائل ذات الصلة بأقل البلدان نمواً في جميع الشُعب؛ ويجب مد شعبة أفريقيا، وبرامج أقل البلدان نمواً، والبرامج الخاصة بالمزيد من الموارد المالية والبشرية؛ ويجب إيلاء الأولوية للتعاون التقني من أجل أقل البلدان نمواً.

- - - - -